عدد **14** ديسمبر (2000)، 77-86

حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر

ملخص

ولدت الطبقة الوسطى في الجزائر في أحضان القطاع العام، وبخاصة خلال مرحلة الرهان على التصنيع السريع، حيث كانت الحاجة ماسة إلى مسيرين ومهندسين لترجمة المشروع. إلا أن الاقتصاد الجزائري تعرض لأزمة ابتداء من العام 1986، بعد انهيار أسعار النفط وتفاقم المديونية الخارجية وسيطرة السياسة على الاقتصاد مما دفع السلطة إلى القيام بسلسلة من الإجراءات منها تحرير السوق، وخوصصة القطاع العام. هذه الإجراءات أدت إلى إعادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. غير أن أزمة اجتماعية تفجرت وطالت الطبقة الوسطى بشكل خاص، وهدّدتها بالنزول إلى مستوى الطبقات السفلى.

أ. إدريس بولكعيبات
قسم علم الإجتماع
جامعة منتوري
قسنطينة (الجزائر)

الطبقة الوسطى في الجزائر، طبقة حديثة التكوين تشكلت بالأساس بعد الاستقلال لاسيما خلال مرحلة التصنيع وتعميم التعليم والاتجاه نحو رأسمالية الدولة.

لكن بعد جيل بدأت تجربة جديدة تقوم على الفصل بين السياسة والاقتصاد.

وهذا التحول النوعي سيؤدي إلى نهاية الدولة المانحة للأرزاق و إلى بداية مرحلة تطرح فيها المسألة الاجتماعية، حيث أصبح الخوف من تشكل رأسمالية متوحشة قائما.

إلا أن استجابة الطبقات الاجتماعية لرياح التغيير هذه لا تبدو على درجة واحدة ويمكن تفسير ذلك سوسيولوجيا باختلاف المصالح بين الطبقات و هو مؤشر دال على وجودها. ويمكن تحسس هذا التباين من خلال ظهور خطابات وخطابات مضادة .

فإذا اعتبرنا المركزية النقابية، التنظيم المؤهل تقليديا للتعبير عن الطبقات السفلى، فإنها تطور باستمرار خطابا معاديا للإصلاحات في حين تبدي الباترونا "patronat" الناطقة باسم الطبقة المترفة حماسا لتسريع وثيرة التغيير. إذ ترى في هذه التحولات

Résumé

La classe moyenne en Algérie est née dans le secteur public. L'industrialisation rapide lancée depuis 1967 dans le pays a créé un milieu favorable pour son épanouissement, mais la crise qui secouait l'économie algérienne depuis 1986 l'a profondément touché.

Son niveau de vie est devenu plus proche que jamais de celui des classes inférieures. Aussi a-t-elle perdu l'influence qu'elle avait sur la scène politique, à l'ombre du capitalisme d'état. Bref, elle est en voie de décomposition.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2000

فرصة سانحة لتبييض الأموال التي جمعتها خلال سنوات ازدهار السوق الموازي. أما الطبقة الوسطى، فإنها مهددة بعدم الاستقرار وفقدان المركز الاجتماعي مما يدفعها إلى حراك مهني و بالتالي محاولة التموقع من جديد خارج القطاع العام الذي تجذرت فيه منذ الاستقلال.

1- الجذور الأرستقراطية

كتب المؤرخ غوتييه E. Gautier عام 1929 يقول "إن الجزائر هي بلد يسكنها 5 ملايين من الفلاحين الأهالي مطوقين بـ 800 ألف برجوازي أوروبي" (1). وتبين هذه الشهادة من مؤرخ فرنسي ,أنه بعد مرور قرن على احتلال فرنسا للجزائر حصل ما يسميه رونييه غاليسو R. Gallissot بالإنهيار الطبقي le déclassement (2) ، وسط الجزائريين.

وقد استمرت ظاهرة الانهيار هذه بعد ذلك، ولعلها كانت من الأسباب الأساسية لحرب التحرير، إذ كتب فرانتز فانون Franz Fanon بعد ثلاثين سنة على ما كتبه "غوتييه" يقول: "كان سائقو حافلات الترام وسيارات الأجرة، عمال المناجم، عمال الموانئ، التراجمة الممرضون، ...الخ بما لهم من امتيازات في ظل النظام الاستعماري يمكن أن يعدوا الجزء البرجوازي من الشعب المستعمَر (3) .

وما قاله فرانتز فانون لا يبدو متناقضا، إذ تشكلت طبقة عاملة فلاحية، تشتغل في المزارع التابعة للمستوطنين الأوروبيين، والتي تشكل القطاع الحديث، كما بدأت في التشكل طبقة عاملة في المناطق الحضرية، عندما انتقل الاستيطان الأوروبي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مع مطلع هذا القرن. أما الحديث عن وجود طبقة وسطى فكان حديثا خافتا، فقد تحدث المؤرخ شارل روبير أجيرون C.R. Ageron عن تشكل طبقة ريفية وسطى بين الحربين العالميتين قدر حجمها بـ 10% من عالم الفلاحين (4). والظاهر أن تشكل هذه الطبقة وفي الريف بالتحديد يعود أساسا

إلى حصول تغيير في سياسة فرنسا تجاه الأهالي إذ كانت في بداية الغزو وإلى نهاية القرن التاسع عشر تهدف إلى اقتلاع الأهالي والاستيلاء على أراضيهم. إلا أن هذه السياسة تغيرت نسبيا عندما بدأ التفكير في استخدام الجزائريين كأيد عاملة، والتفكير في دمجهم. فهذا التفكير شرع في ترجمته من خلال سلسلة من الإجراءات منها إعادة الاعتبار بعض الشيء لما يسمى بالزعماء المحليين، حيث أسندت مراكز إدارية للأرستقراطية القديمة، في المراتب الدنيا من السلم البيروقراطي، وسهلوا بذلك

اندماج أبنائهم من خلال تعلم الفرنسية (5). و بدأت هذه الفئة في التموقع داخل البناء الاجتماعي، حيث لعبت دور الوسيط بين الأهالي والمعمرين الأوروبيين فكانت تتحدث باسمهم، وتعمل على تسهيل اندماجهم. غير أن فئة وسطى من الأهالي تأخرت في الظهور بالنسبة للمناطق الحضرية، بسبب تأخر ظهور صناعة في الجزائر إلى غاية

الإعلان عن مخطط قسنطينة، وهو مشروع ظهر أثناء حرب التحرير، ولم يحقق أهدافه. ويمكن أن نقول أن جذور الجهاز البيروقراطي تشكل على
يد هذه الفئة التي كانت لها أصول أرستقراطية قبل الغزو الاستعماري.

وقد انتقلت القيمة الاجتماعية إلى هذا النوع من العمل بحكم قانون العرض والطلب، وفق تحليل رالف داهندروف R. Dahrendorf, الذي يرى أن الحاجة إلى الوظائف هي التي تحدد قيمتها الاجتماعية (6) وفي الجزائر بعد إخفاق ثورة 1870التي توصف على أنها ثورة الأرستقراطية الفلاحية، و بعد انتهاء المرحلة الكبيرة للسيطرة على الأراضي و ميل المستعمر لإقامة إدارة، ازدادت الحاجة للوظائف البيروقراطية، ولم يكن إشباع هذه الحاجة سهلا إذ تطلب تأهيل الأفراد وبالتالي إلى فتح مدارس.

وقد أعطيت الأولوية لأبناء الأرستقراطية القديمة وكانت هذه الطبقة فيما يبدو صغيرة الحجم، إذ أن محيط البؤس كان أكبر من أن يوصف، وذهب الكاتب الفرنسي "ألود" إلى القول بأنه لم يكن يوجد في الجزائر أكثر من 450 مثقفا جزائريا سنة 1907 (7). وكانت هذه الفئة القليلة من الجزائريين تضم محامين ومعلمين وموظفين إداريين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية. وعلى ما يبدو فإن احتكاكها بالأوروبيين جعلها تنظر إلى طبقة الفلاحين نظرة استعلاء، وقد وصف هذه الطبقة الكاتب جون جوريس J. Jaures بأنها تضم أناسا ضائعين بين الحضارتين العربية والأوروبية (8) . ولعل هذا التردد الذي سيطر على النخبة الجزائرية في ذلك الوقت كان السبب في إخفاقها في التحول إلى طبقة قائدة لبقية الطبقات الاجتماعية، وفي إخفاق الأمير خالد ما بين 1923 و1925 في تحقيق الهدف من حركته (9).

والواقع أن إخفاق الأمير خالد، أو ما يسمى بالنخبة أو المنتخبين هو إخفاق للأرستقراطية الجزائرية للمرة الثانية، فقد أخفقت في صد الاستعمار عام 1830 وأخفقت بعد ذلك بقرن من إقناع المستعمر بإعطاء الأهالي أحد مبادئ حقوق الإنسان ألا وهو الحق في المساواة. لهذا أخفقت في قيادة الطبقات الاجتماعية الواسعة
كالفلاحين. ويرى محمد حربي: "إن غياب طبقة قادرة ومرغوبة لقيادة النضال الوطني أعطى الأفضلية في الدور السياسي للشرائح الوسطى" (10). انطلاقا من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، فالذين قادوا حرب التحرير لم يكونوا من أبناء الأرستقراطية بشقيها المستنير أو المحافظ، وإنما كانوا من شريحة اجتماعية وسطى أهلتها الظروف لقيادة المجتمع إذ كانت قريبة من عامة الناس، وقربها هو الذي جعل أفكارها مقبولة اجتماعيا، كما أن طرحها للمسألة الوطنية كان راديكاليا. وفي مثل ظروف الأهالي الذين كانوا يشاهدون اتساع الفوارق الاجتماعية بينهم وبين الأوروبيين. وكان اللجوء إلى الحلول الراديكالية يحيي فيهم الأمل بتغيير أوضاعهم السيئة. إذ كان معدل الدخل السنوي للفرد الأوروبي يفوق 350.000 فرنك قديم، بينما لم يتجاوز معدل دخل الجزائري 50.000 فرنك قديم، ولا يتجاوز 20.000 فرنك قديم في السنة للجزائري الذي يعيش على القطاع التقليدي (11). وقد أدى نجاح حرب التحرير إلى إحداث حراك اجتماعي، حيث صعدت الشرائح التي كانت مصنفة ضمن

الطبقات الوسطى في السلم الاجتماعي إلى صف الطبقة المسيطرة على القرار. على اعتبار أن الشرائح الوسطى هي التي قادت حرب التحرير.

و مما عزز موقع هذه الطبقة الحديثة في السلطة، اتجاه البلاد منذ فجر الاستقلال نحو بناء اقتصاد يقوم على التخطيط و البيروقراطية. و تمظهر هذا التوجه بجلاء بعد عام 1967 من خلال التأميم وبداية مرحلة التصنيع السريع التي تتطلب الاعتماد على فنيين و مهندسين و مسيرين جميعهم ينتمي إلى ما يسميه رايت ميلز Wright Mills بالطبقة الوسطى الجديدة (12) .

إذا على هذا النحو تشكلت الطبقة الوسطى في الجزائر فقد كانت جذورها تعود إلى الوظائف الإدارية في مطلع هذا القرن غير أن دورها الجوهري أثناء حرب التحرير جعلها تحسن من أوضاعها وتتغلغل في أجهزة الدولة، وتأخذ مسافة اجتماعية عن طبقة الفلاحين التي كانت قريبة منها أثناء حرب التحرير وقبلها، أي فرص الاحتكاك التي يتيحها القرب في المكان la proximité (13) على حد تعبير بيير بورديو Bourdieu.

2- في ظل الدولة البيروقراطية

يرى محمد حربي إن السلطة المطلقة لبيروقراطية الدولة على المجتمع المدني، وصعوبة بناء حزب وبروز مجتمع طبقي جديد، هي مميزات المرحلة الممتدة ما بين 1962-1979 (14). وهذه المرحلة تشير إلى فترتين مختلفتين من الحكم في الجزائر، الفترة الأولى، فترة " بن بلا " التي ارتبطت بقرارات مارس 1963، التي أضفت الشرعية على السيطرة على المزارع التي تركها المستوطنون الأوروبيون، وقد كانت تلك الإجراءات شعبوية populiste وقدمت صورة عن سلطة معادية للبيروقراطية على الطريقة الستالينية على الأقل.

لكن هذا الأسلوب من التسيير لم يكن قادرا على الأداء الفعال، إذ شهدت نهاية سنة 1964 إضرابات " وحشية " حيث لم يدر بها المسؤولون النقابيون، وشملت عمال قطاع التسيير الذاتي (15) .

أما الفترة الثانية، فبدأت مع انقلاب جوان 1965؛ حيث وجد أنصار الدولة البيروقراطية دليلا على صحة طروحاتهم, وسعى الحكم إلى إعادة هيكلة السلطة وإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل بناء رأسمالية الدولة (16). وترتب عن ذلك التغيير استقطاب سياسي و اقتصادي واجتماعي. فعلى المستوى السياسي ظهر الاستقطاب من خلال إقامة نظام أحادي القرار. وعلى المستوى الاقتصادي ظهر الاستقطاب من خلال تركيز الملكية في يد الدولة، التي أصبحت أكبر مستثمر. وعلى المستوى الاجتماعي ظهر الاستقطاب من خلال ظهور بيروقراطية فرضها الاتجاه نحو المركزية في التسيير ابتداء من عام 1967. وهي سنة الشروع في تخطيط الاقتصاد (17). ومع الانتقال من التركيز على الزراعة إلى الصناعة، ظهرت حاجة متزايدة إلى يد عاملة

ماهرة تتطلبها الصناعة وكذا إلى مسيرين من أجل تأطيرها. والواقع أن هناك ثلاثة عوامل ساهمت في إعادة صياغة الطبقة الوسطى باعتبارها طبقة حديثة التكوين.

العامل الأول : رحيل الأوروبيين عن الجزائر عقب الاستقلال, خاصة منهم المسيرين والفنيين كشكل من أشكال ممارسة الضغط. وقد حل محلهم جزائريون لاسيما في الوظيف العمومي. وكان عدد الذين يعملون في هذا القطاع 30 ألفا عام 1955 إلا أن هذا العدد تضاعف عشر مرات عام 1963 ليبلغ 300 ألف (18).

وهذا العدد الكبير كان يعتبر شريحة ضمن شرائح الطبقة الوسطى. وقد تحولت في ظل النظام التوليتاري إلى جهاز بيروقراطي يبتعد عن الطبقات السفلى ويرمز إلى التسلط.

أما العامل الثاني: فهو الاتجاه إلى جعل التعليم مفتوحا وممكنا لأبناء الطبقات السفلى. وكان الشعار في ذلك هو "ديمقراطية التعليم". فأثناء الحقبة الاستعمارية كان التعليم مقتصرا على أبناء الأرستقراطية القديمة. وكان هذا الاحتكار يهدف إلى تأهيل تلك الطبقة للاندماج في النظام الاستعماري من خلال إعادة إنتاج هذه الطبقة بكيفية جديدة بحيث تكون متفتحة على الثقافة الأجنبية. ففي عام 1962 كانت نسبة الأمية 80 % من مجموع السكان وقد انخفضت هذه النسبة إلى 60% عام 1977، وكانت نسبة نمو التمدرس خلال هذه الفترة 7% وهي نسبة أكبر من نسبة النمو الديموغرافي التي كانت 3 % في السنة (19).

وكانت 1980 هي السنة التي بدأ فيها تخرّج الحاصلين على الدبلومات بكمية معتبرة إذ تخرج 60 ألفا من المعاهد، منهم 25 ألف إطار متوسط وعال (20).

ورغم السياسة التي كانت تدعو إلى تكافؤ الفرص، فإن الفروق في الحظوظ استمرت بين سكان الأرياف وسكان المدن في التمدرس. وقد تساءلت أسبوعية "الثورة الإفريقية "La Révolution Africaine" الناطقة باسم الحزب الوحيد في ذلك الوقت بشأن التعليم العالي، عما إذا كان هذا التعليم هو فعلا ديمقراطي، حيث أشارت إلى أن "أبناء أصحاب المهن الحرة والملاك والتجار والموظفين هم نسبيا أكبر في الجامعة من عدد الطلبة المنحدرين من شرائح اجتماعية غير المحظوظة" (21). وكانت الجزائر تعاني من نقص في عدد الإطارات التي لها كفاءة علمية، مما جعلها تواجه صعوبات في إدارة المؤسسات منذ فجر الاستقلال، وازدادت هذه الحاجة مع الشروع في تطبيق مخططات التنمية. إذ "كانت الحاجة إلى الإطارات السامية مقدّرة بالنسبة لفترة المخطط الجزائري الأول بـ 27.290، والحاجة إلى الإطارات الوسطى بـ 39.700. وفي عام 1971 لم تتقدم الجامعة الجزائرية سوى 1260 إطارا للبلاد (22). وهذا العدد لا يحجب حجم الصعوبات التي اعترضت سبيل وضع تنمية منسجمة فقط بل يبين إلى أي حد كانت تلك المخططات بعيدة عن الواقع. ومن الناحية الكيفية ظهرت صعوبات أيضا ناجمة عن نوعية تكوين الإطارات، "إذ رغم أن المهمة الأساسية

لجامعة شابة تريد أن تكون ديناميكية ومتفتحة على مشاكل حاضرها ومستقبلها، تقدم على إعداد الإطارات الضرورية لكل قطاعات النشاط الوطني، وهم مهندسو إعادة البناء الاقتصادي للبلاد والعناصر الفاعلة في تنميتها" (23). رغم ذلك فإن الإطارات التي تمّ تكوينها في الجامعات الجزائرية، ظلت تواجه هذا الإشكال، حيث ظهر عدم انسجام نوع التكوين مع ما هو منتظر.

ولهذا لم تتمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تحقيق الجدوى وظلت تدور بأقل بكثير من طاقتها النظرية.

أما العامل الثالث: لتشكّل الطبقة الوسطى في الجزائر فهو التصنيع .والواقع أن هذا العامل ساعد على بروز الطبقة الوسطى في كل المجتمعات. وقد كان » "ألكسي دي تو كفيل A. de Tocqueville" يعتقد أن "الحركة الديمقراطية، وقد اختلطت بالمجتمع الصناعي ستضاعف من الطبقات الوسطى" (24). ونحن نعرف أن التأميمات والتصنيع السريع في الجزائر حوّلا الدولة إلى برجوازي كبير؛ إذ كانت هي وحدها من يستطيع أن يوظف ويستثمر.

إن إنشاء مركبات صناعية أدّى إلى ظهور حاجة ملحة إلى مسيرين، ولهذا يبدو لي منطقيا القول أن الطبقة الوسطى الجديدة في الجزائر تكونت داخل القطاع العام في ظل الدولة البرجوازية.

3- مؤشرات الانهيار الطبقي

حقق أصحاب إيديولوجيا القطاع العام أهدافهم إذ تفككت الأرستقراطية القديمة، ولم تتطور البرجوازية خارج القطاع العام، وكانت الأسباب الظاهرة لذلك هي خلق مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، إلا أن الأسباب العميقة كانت فيما يبدو هي أن الشريحة الاجتماعية الوسطى القريبة من الفلاحين، والتي قادت حرب التحرير، خلقت إيديولوجيا القطاع العام للتموقع بشكل أفضل في السلطة والاقتصاد والتحوّل إلى برجوازية تملك حق التصرّف في الأملاك العمومية بشكل لا يختلف عن الأملاك الخاصة، باعتبار أن حرب التحرير أعطت للذين قادوها إلى النصر مبرّرا للقيام بالتغييرات التي رأوها مناسبة لإعطاء بعد اجتماعي واقتصادي للسلطة السياسية التي تشكلت منهم بعد الاستقلال.

وما يلاحظ أن تلك الإيديولوجيا كانت لا تهدف إلى تحقيق جدوى اقتصادية بقدر ما كانت تهدف إلى إحداث حراك اجتماعي. فقانون الثورة الزراعية كان يهدف إلى تحويل فلاحين خماسين إلى فلاحين مالكين، وليس إلى منتجين (25). وكأن الهاجس الأول للسلطة هو العودة بالأوضاع الاجتماعية إلى ما كانت عليه قبل دخول الاستعمار. وفي مقابل ذلك معاقبة الذين استفادوا من مهادنة المستعمر، وقد وصف البعض هذه الإجراءات بالشعبوية (26). لأنها كانت تسعى إلى الحصول على مساندة من أكبر

الشرائح الاجتماعية. ولم تسلم الصناعة أيضا من إجراءات مماثلة وكان ظهور فكرة التسيير الاشتراكي للمؤسسات يعبر عن وجود اتجاه شعبوي عام لدى السلطة. وكان الهدف الرئيسي من وراء هذه الفكرة هو تحويل المنتج إلى مسيّر، ومعنى ذلك إهمال الجدوى الاقتصادية للمؤسسات الصناعية وإذكاء حدّة الصراع على صياغة القرار داخل المؤسسات بين المسيّرين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ومجالس للمشاركة تنتمي للطبقة العاملة.

وكانت هذه الآليات التي هي في جوهرها إيديولوجية، تعبّر عن نيّة لدى السلطة للحد من نفوذ الطبقة الوسطى التي كانت تشكل حلقة وصل بين الإطارات السامية أو البرجوازية الجديدة والطبقة العاملة، حيث عملت هذه الآليات على محاصرة الطبقة الوسطى، فهي مسؤولة عن التسيير لكنها لا تتمتع بحرية كبيرة في اتخاذ القرار الشيء الذي جعلها مجبرة على ممارسة السياسة، أي الحفاظ على التوازن في علاقات القوة داخل المؤسسات الاقتصادية. ووصلت هذه المسألة ذروتها في التسعينات عندما تقرر وضع خلايا حزبية داخل المؤسسات. وكانت هذه لممارسات الشعبوية قد حولت المؤسسات الاقتصادية إلى "مؤسسات خيرية" تدور بوثيرة أقل من طاقتها الإنتاجية، وكأنها أنشئت من أجل التعبئة الاجتماعية.

والخطوة الأولى لتقليص نفوذ الطبقة الوسطى هي إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية مع مطلع التسعينات حيث توقفت الاستثمارات الكبيرة وأعطيت الأولوية للتسيير، وكان مهندس هذه التغييرات "عبد الحميد الإبراهيمي" ضد الصناعات الكبيرة والشركات العملاقة، حيث نقل اهتمام السلطة ابتداء من عام 1980 من الاستثمار إلى التسيير (28). وكان يرى أن تجزئة المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة سيحسن من إمكانية تسييرها و بالتالي سيزيد في ترشيد الموارد وفي تحسين الأداء .

وقد ترتب عن فعل التجزئة للشركات الوطنية التي ظهرت في الثمانينات زيادة في عدد المسيرين وهو ما عزز صفوف الطبقة الوسطى. لكن ذلك قلل من نفوذها بسبب إضعاف الشركات الوطنية التي لم تعد قوية كما كانت خلال الثمانينات.

وبموازاة إعادة الهيكلة هذه التي أدت إلى الزيادة في أعباء القطاع العام، بدأ القطاع الخاص في العودة حيث فسح المجال أمامه للنشاط، مما جعل البعض يفسر إعادة الهيكلة تفسيرا سلبيا، حيث وصفت على أنها تدمير للقطاع العام، وخطة مقصودة لإضعافه والانعطاف نحو القطاع الخاص. و مرة أخرى نجد أنفسنا أمام طرح إيديولوجي في التعامل مع المسألة الاقتصادية أكثر مما هو تعامل ينشد الجدوى والفعالية؛ وحيثما تهيمن الإيديولوجيا تغيب الفعالية الاقتصادية وتحضر الصراعات لتباين المصالح بين القوى الاجتماعية.

ورغم أن تلك التحولات الاقتصادية التي شرع فيها بعد عام 1990 مست في بدايتها الطبقات الدنيا، إلا أنها وصلت بتأثيراتها السلبية إلى الطبقة الوسطى بعد عشر سنوات، أي عندما بدأت خوصصة القطاع العام، حيث لم يستثن ذلك المهندسين وغيرهم من حاملي الشهادات الجامعية.

وهكذا، فإن الإصلاحات الاقتصادية التي أصبحت ترمز للخوصصة ولإلغاء رأسمالية الدولة، والبحث عن برجوازية بديلة للنهوض بالاقتصاد على معايير مختلفة سيؤدي في رأيي إلى فقدان الطبقة الوسطى للموقع الحيوي الذي ظلت تحتله منذ فجر الاستقلال.

فالأزمة الاقتصادية لم تعد تسمح بالاستمرار في تجربة رأسمالية الدولة. و القطاع العام الذي ولدت في أحضانه الطبقة الوسطى بصدد التحول إلى قطاع ثانوي مع مرور الوقت. انعكاس على الوضع الاجتماعي لهذه الطبقة، حيث أنها لم تعد تعمل ضمن ما يسميه موريس هالبوش M. Halbwachs (النشاط المفضل اجتماعيا) (29). وهذه الوضعية ستؤدي إلى زعزعة استقرارها، إذ أنها ستضطر للخروج من المواقع التقليدية و محاولة التموقع من جديد في نسيج النشاط الاجتماعي. و ما يلاحظ في الحياة اليومية هو وجود محاولات لإعادة بناء طبقة وسطى جديدة خارج القطاع العام. فالأطباء الذين لم يحصلوا على فرصة عمل في المستشفيات الحكومية، فتحوا عيادات خاصة و كذا المهندسين، حيث فتحوا مكاتب للدراسات، أما المختصين في القانون فقد سعوا ليصبحوا محامين. وظهور أكثر من 100 مطبوعة صحيفة في السنوات الأخيرة بعدما كان عددها لا يزيد عن العشرة قبل عام 1989، هو مؤشر دال دلالة واضحة على أن مهنة الصحافة التي تنتسب إلى الطبقة الوسطى أعادت بناء نفسها في القطاع الخاص. وفي حقل التعليم مازالت مهنة المعلم تتمتع بنوع من الصلابة على عكس المهن الأخرى. إذ لم يتمظهر القطاع الخاص في ميدان التعليم بشكل يوحي بإمكانية حصول تغيير عميق. و في ضوء هذا التحليل يمكن أن نقول أن مسار الطبقة الوسطى في الجزائر ,ليس هو نفسه مسار تشكل الطبقة الوسطى في الدول ما بعد الصناعية، وذلك لأن الجزائر لم تشهد تشكل طبقة وسطى قديمة، بحسب مفهوم ميلز. لأن هذه الطبقة رافقت تطور المجتمعات الرأسمالية بعد انتقالها إلى مرحلة الاستهلاك الواسع. و المجتمع الجزائري لم يمر بهذه المرحلة. إلا أن بعض الرموز لبنائها برزت مع الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية، إذ ظهرت بعض المحاولات من طرف أفراد يصنفون ضمن الطبقة الوسطى، للعودة إلى الأرياف أو الاتجاه إلى استصلاح الأراضي الصحراوية و الاستفادة من التسهيلات و القروض. وهذا التوجه إذا تعمق في المستقبل قد يؤدي إلى تشكل شريحة من المزارعين ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

وفي المناطق الحضرية، انتقل مركز النشاط إلى التجارة الصغيرة و العودة إلى الحرف، وهذا أيضا من المهن التي ينسب أصحابها إلى الطبقة الوسطى القديمة. وهذا الارتداد إلى الخلف، مرده تعثر مشروع التنمية القائم على التصنيع السريع و على رأسمالية الدولة. إن هذه الوضعية تعرض الطبقة الوسطى التي تشكلت في القطاع العام إلى ضغوط معيشية.

وعلى اعتبار أن هذه الطبقة أقل تنظيما من الطبقة العاملة فإنها عانت في السنوات الماضية من جمود أجورها رغم تحرير الأسعار الذي أضعف قدرتها الشرائية.

وتبين هذه المؤشرات أن الطبقة الوسطى من الناحية الاقتصادية لم تعد كذلك. إذ أن الفروق في المعيشة التي مازلت تفصل بعض شرائحها عن الطبقة السفلى فروق كمية وليست نوعية. كما أن عدم وجود فرص العمل بالنسبة لحاملي الشهادات العليا حتى في المهن النبيلة بسب ضعف الطلب عليها خلق المزيد من الضغط في اتجاه دفع الطبقة الوسطى إلى الاقتراب اكثر فأكثر من الطبقات السفلى.

خاتمة

وخلاصة القول أن الطبقة الوسطى في الجزائر تكونت داخل القطاع العام الاقتصادي وكذا داخل الوظيف العمومي.
وهذا التكوين المتميز جعل وضعها هشا لارتباطه بايديوليجية تقوم على الربط بين الاقتصاد والسياسة.
غير أن الانقلاب نحو اقتصاد السوق منذ عشر سنوات لا يعد انقلابا على الطبقة العاملة فحسب بل على الطبقة المتوسطة أيضا، إذ أنه سيؤدي إلى خلق مراكز استقطاب اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة على حساب مراكز الاستقطاب القديمة: القطاع العام الاقتصادي والوظيف العمومي.
والطبقة الوسطى ستجد نفسها في وضع هامشي بحكم انتقال مركز النشاط بعيدا عنها كما أن تشكلها داخل القطاع العام أفقدها القدرة على المرونة والتكيف مع المعطيات الجديدة مما يهدد وضعها المعيشي وكذا مركزها الاجتماعي.

الهوامش

1- Lacheraf Mostefa, "L'Algérie Nation et Société", S.N.E.D. Alger,1978, 2ème Edition, p.178.
2- Gallissot René, "Classes sociales, état et développement en Algérie depuis l'indépendance", in "Connaissance du tiers-monde", Union Générale d'Editions, 1977, p. 288.
3- فرانتز فانون، معذبو الأرض، ترجمة/ سامي الدروبي، دار الطليعة، بيروت 1984، ص 58.
4- Ageron C.R., "L'Algérie algérienne de Napoléon III à de Gaulle", SINDBAD, Paris 1980, pp. 125-126.
5- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة/ سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980، ص 62.
6- ريمون بودون و فرنسيس بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت/سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986، ص ص 186-187.
7- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 3، 1983، ص 168.
8- المرجع السابق، ص 169.

9- Keddache Mahfoud, "Histoire du Nationalisme Algérien", T1, S.N.E.D., Alger, 1980, p. 12 .

10-Harbi Mohamed, "Le F.L.N.: mirage et réalité", NAQD, E.N.A.L., Alger, 1993, p. 12.

11- برنامج طرابلس الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بطرابلس، في يونيو 1962.

12- Mills C. Wright, "Les cols blancs", traduit de l'américain par André Chassigneux , Francois Maspero, 1966, p. 84.

13- Bourdieu Pierre, "Raisons pratiques", Editions du Seuil, Paris, 1994, p.26.

14- Harbi Mohamed, op. cit., p. 372.

15- Favret Jeanne, "Le Syndicat, les Travailleurs et le Pouvoir en Algérie", In: "Annuaire de l'Afrique du Nord", 1964, p. 38.

16- Raffinot Marie et Jacquemot Pierre, "Le Capitalisme Algérien", Maspero, Paris, 1977, p. 75 .

17- Ministry Of Information And Culture, "The Algerian revolution", Printed in Spain, 1974, pp. 118-119.

18- Gallissot René, "L'économie de l'Afrique du Nord", *Que Sais-je* ?, P.V.F. 1978, P 77 .

19- Boukhobza M'hammed, "Ruptures et transformations sociales", Vol.2, O.P.U., Alger, 1989, p. 296 .

20- Ourabah Mahmoud, "Les Transformations Economiques de l'Algérie", E.N.A.P. Alger 1982, p. 112 .

21- Viratelle Gérard, "L'Algérie Algérienne", les Editions Ouvrières, Paris, 1970, p. 257.

22- Ibid, p. 262.

23- Ibrahimi Ahmed Taleb, "De la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)", S.N.E.D. Alger, 1981, p. 61.

24 - ريمون آرون، ثمانية عشر درسا عن المجتمع الصناعي، ترجمة/ بسيم محرم عالم الكتب، ص.30

25 - ميثاق الثورة الزراعية.

26- Addi Lahouari, "L'impasse du populisme", E.N.L. Alger, 1990, p. 10.

27 - ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

28 - تقرير عبد الحميد الإبراهيمي حول الوضع الاقتصادي للجزائر عام 1979.

29- Gurvitch Georges, "La vocation actuelle de la sociologie", P.U.F., 1968, T.1, p. 368. □